

بعض القضايا الصحفية المصرية

محاكمة المؤيد في قضية التلغراف

عرفت مصر الصحافة الشعبية في وقت متأخر، فإذا غرضنا النظر عن «الوقائع المصرية» التي كانت أول صحيفة مصرية والتي لبثت منذ ظهورها في سنة ١٨٢٨ تتشع بالصبغة الرسمية فإننا لا نجد قبل بداية عهد إسماعيل صحيفة شعبية مصرية.

وكان ظهور الصحافة الشعبية المصرية في بداية عهد إسماعيل ثمرة يالعة من ثمار النهضة الأدبية التي بدأت في عهد محمد علي وأمدت عهد إسماعيل بجمهرة كبيرة من الأدباء والكتّاب الذين درجوا في مهادها. ولم يفت إسماعيل أن يعنى بالحركة الأدبية فيما عني به من وجوه التقدم الاجتماعي. وكان لا بد لهذه التطورات الاجتماعية الجديدة التي تهدهتها مصر يومئذ من أقلام تصور لها وتعبر عنها، فكان ذلك إيذاناً بمولد الصحافة الشعبية.

بدأت الصحافة الشعبية في عهد إسماعيل بصدر مجلة «اليعسوب» الطبية التي أنشأها في سنة ١٨٦٥ الدكتور محمد علي باشا البقلي وإبراهيم الدسوقي كبير مصححي المطبعة الأميرية، فكانت أول صحيفة مصرية خاصة ظهرت بعد «الوقائع المصرية»، ولكنها احتجبت بعد زمن وجيز.

وفي سنة ١٨٦٧ أنشأ الشاعر الأديب عبد الله أبو السعود أفندي صحيفة «وادي النيل» سياسية أدبية، وكان عبد الله أبو السعود من أنجب تلاميذ رفاعة بك الطهطاوي وأعلام كعباً في التحرير والترجمة، وكانت «وادي النيل» أول جريدة سياسية مصرية خاصة شهدت الضياء، ولما عطلت في سنة ١٨٧٢ أنشأ مكانها محمد بك أنسي ولد صاحبها جريدة «روضة الأخبار» ولبثت تصدر مدى حين.

وفي سنة ١٨٦٩ صدرت مجلة «نزهة الأفكار» الأسبوعية التي أنشأها

إبراهيم بك المويلحي ومحمد بك عثمان جلال ، وكلاهما من أساطين الأدب والبيان في عصر إسماعيل ، غير أنها لم تلبث أن عطلت بأمر الخديو بعد أن ظهر منها عددان فقط

ثم ظهرت مجلة « روضة المدارس » الشهيرة في سنة ١٨٧٠ ، أنشأها العلامة علي باشا مبارك وقت أن كان ناظراً للمعارف ، وكانت مجلة حكومية تتولى نظارة المعارف إصدارها والإيفاق عليها ، ويشترك في تحريرها معظم أعلام البيان في هذا العصر ، واستمرت على الصدور عدة أعوام .

وأنشأ جماعة من الأدباء اللبنانيين الذين نزحوا إلى مصر يومئذ فراراً من اضطهاد الحكم العثماني عدة صحف بمصر والإسكندرية ، منها جريدة « الكوكب الشرق » التي أنشأها سليم الحموي سنة ١٨٧٣ ، ومنها جريدة « الأهرام » التي أنشأها في سنة ١٨٧٦ الأخوان سليم وبشاره تقياً والتي قدر لها أن تلعب خلال حياتها الطويلة أعظم دور في ميدان النشاط الصحفي بمصر والبلاد العربية .

وتوالى بعد عصر إسماعيل صدور الصحف الخاصة ، فصدرت جريدة « المقطم » في أوائل سنة ١٨٨٩ ، ثم تلتها جريدة « المؤيد » في أواخر هذا العام نفسه لترفع علم الجهاد الوطني ضد المحتلين وأنصارهم ، وظهرت جريدة « اللواء » في سنة ١٩٠٠ فكان ظهورها إيذاناً ببدء عهد الصحافة المصرية الوطنية الكبرى .

وكما أن مصر لم تعرف الصحافة الشعبية إلا في عصر متأخر ، فكذلك لم تعرف الجرائم والمحاكمات الصحفية إلا في عصر متأخر أيضاً .

عرفت مصر هذه الجرائم والمحاكمات الصحفية منذ أواخر القرن الماضي ، وهي الفترة التي شهدت مولد الصحافة المصرية الوطنية الحقيقية ، وبدأ فيها جهاد الأعلام المصرية في سبيل القضية الوطنية .

ويجب أن نذكر أن أول قانون مصري للمطبوعات قد صدر في سنة ١٨٨١ ، كذلك لم يصدر قانون العقوبات المصري الجديد إلا حينما نفذ مشروع الإصلاح القضائي في سنة ١٨٨٣ .

ولم تعرف الصحافة في مصر قبل ذلك محاكمات صحفية بالمعنى الصحيح . وكانت السلطات تلجأ في ردع الصحف إلى الوسائل الإدارية . وكانت أول

خطوة اتخذت لمحكمة صحيفة تصدر في مصر في أوائل سنة ١٨٧٩ حينما غضب الخديو إسماعيل على جريدة « الأهرام » الناشئة لتعرضها لبعض تصرفاته ، فأمر بتعطيلها والقبض على صاحبها وتقديمه للمحاكمة ، ولكن تدخل الحكومة الفرنسية التي كان صاحب « الأهرام » يومئذ من رعاياها انتهى بالإفراج عنه وعن صحيفته ، والعدول عن محاكمته . وفي ٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ قرر مجلس النظار تعطيل « الأهرام » شهراً لنشرها مقالات سياسية من شأنها أن تسيء إلى سمعة الحكومة وسمعة الخديو ، ولأنها نشرت في عددها الصادر في ١١ أغسطس مقالاً لمراسل من لندن يفيض طعناً في الخديو وحكومته ، وقامت السلطات بالفعل بتنفيذ قرارات التعطيل وإغلاق مطبعة الجريدة بالإسكندرية بالرغم من مقاومة صاحب « الأهرام » . ولكن قنصل فرنسا تدخل في الأمر تدخلاً غنياً وطلب بلهجة الأمر إلغاء هذه الإجراءات التي اتخذت ضد أحد رعاياه ، وعبثاً حاولت الحكومة المصرية الدفاع عن تصرفها . وبإدارة صاحب « الأهرام » برفع قضية تعويض على الحكومة المصرية أمام القضاء المختلط ، واضطر نوبار باشا ناظر النظار ووزير الخارجية أن ينزل في النهاية عند حكم الظروف وأن يسحب قرار الحكومة المصرية مع ما في ذلك من صدع لهيبتها وكرامتها^(١).

يبدو أن هذه لم تكن محاكمات صحفية بالمعنى الحقيقي . ومضت فترة أخرى قبل أن تقع المحاكمات الصحفية بالتطبيق لقانون العقوبات الجديد .

ومما تجدر ملاحظته في هذا الشأن أن عبء المحاكمات الصحفية كان يقع بالأخص على كاهل الصحف المصرية الصميمة . وأما صحف الأدباء النازحين فلم يكن يصيبها رشاش القانون قط ولم تتعرض حتى يومنا لأية محاكمة قانونية . والسبب في ذلك ظاهر ، وهو أن التشريعات الجنائية والاستثنائية كانت فوق أغراضها العامة ترمى إلى كبح جماح الصحافة الوطنية قبل كل شيء ؛ لأنها هي التي تحمل علم الجهاد القومي . وأما الصحف الأخرى فقد كانت وما تزال بعيدة عن هذه الاعتبارات القومية الخالصة ، وكانت تغلب عليها منذ البداية بواعث المصلحة الخاصة ، ولم يكن من صالحها قط أن تنزل إلى معترك الجهاد القومي .

(١) اعتمدنا في هذه الوقائع على ملف جريدة « الأهرام » الرسمي المودع بمحفوظات وزارة الداخلية .

ولم تعرف الصحافة الأجنبية في الوقت نفسه المحاكمات الصحفية ؛ لأنها كانت تتمتعها بالامتيازات الأجنبية بمنجاة من نصوص القوانين المصرية ، وكانت محال إلى قضائها القنصلي المتسامح فيما يقع لها من ذلك .
ونلاحظ أيضاً أن فورة المحاكمات الصحفية تشتد بنوع خاص حينما تشتد مراحل الجهاد الوطني . فمثلاً نرى هذه المحاكمات تتكرر عقب حادث دنشواي حينما اشتدت حملات الصحف الوطنية على الاحتلال ، وكذلك نراها تتكرر أيام الحركة الوطنية الأخيرة ، ومنذ صدور الدستور في سنة ١٩٢٣ ، أغنى مذكألق القانون باب التعطيل الإداري ، ونراها تتكرر وقت المعارك الحزبية الشديدة .

كانت قضية التلغراف الشهيرة أول قضية صحفية مصرية رنانة وقعت حوادثها في سنة ١٨٩٦ وكان بطلها الصحفي الكبير الشيخ علي يوسف منشئ جريدة « المؤيد » . وقد صدرت « المؤيد » ، كما قدمنا ، في ديسمبر سنة ١٨٨٩ وكان ظهورها حادثاً صحفياً ذا شأن ، وكان محققاً لأمنية تجيش بهانفوس الوطنيين منذ صدور جريدة « المقطم » قبل ذلك بعدة أشهر . وكما أن المقطم كان يومئذ داعية الاحتلال وحامل لوائه ، فكذلك كان « المؤيد » يحمل لواء المعارضة لسياسة الاحتلال ، وظهر صاحبه ومحرره الشيخ علي يوسف منذ البداية بمقالاته القوية الرنانة . وكان الشيخ من تلاميذ الأزهر النوابغ ، نظم الشعر وعالج الكتابة منذ فتوته ، وأنشأ مجلة « الآداب » مع زميله الشيخ أحمد ماضي في سنة ١٨٨٧ ثم عطلها لينقطع إلى تحرير « المؤيد » . ولم تلبث المؤيد أن نمت وتقدمت بسرعة ، والتف حولها كثير من الكبراء والوطنيين يشدون أزرها في كفاحها ضد السياسة الانجليزية والصحف الاحتلالية . وكان للمعارك القلمية التي نشبت يومئذ بين صحف الفريقين أعظم وقع في البلاد . وعرفت « المؤيد » فوق ذلك بنزعتها الإسلامية القوية وذاع اسمها في العالم الاسلامي .

وكان طبيعياً أن تنزعج سلطات الاحتلال لهذا الصوت المدوي الذي يعلو على صوت أنصارها والذي يبتث حولها عواطف البغضاء والسخط ، وأن تحاول القضاء عليه بمختلف الوسائل ، وكانت تتربص الفرص للايقاع بجريدة « المؤيد » وصاحبها الصحفي الجريء . وسرعان ما ألقت فرصتها سانحة في تدبير قضية التلغراف .

وتفصيل هذه القضية الشهيرة هو أن جريدة « المؤيد » نشرت في عددها الصادر في ٢٨ يوليه سنة ١٨٩٦ تحت عنوان « أحوال الجيش المصرى في الحدود » صورة برقية سرية بعث بها اللورد كيتشنر سردار الجيش المصرى إلى ناظر الحرية في ٢٦ يوليه عن أحوال الحملة المصرية في دنقلة وأحوال الجيش الصحية . وهذا ما نشرته « المؤيد » :

« تقيد التلغرافات الأخيرة الواردة من كوشة أمس على نظارة الحرية التفصيلات الآتية عن حالة الجيش المصرى في الحدود »
« وقد أظهر سعادة السردار أسفه أنه لم يتمكن منذ أيام من إرسال التفصيلات لأنه كان شديد القلق من الكوليرا التى انتشرت هناك فى كل منطقة ومركز من مراكز خطوط المواصلات وفى المعسكرات . . . » ثم قال : « وقد حصل فى أسوان بين عساكر الحضره الخديوية الفخيمة ٢٩ إصابة توفى منها ١٥ شخصاً أما فى كروسكو فقد حصلت ٢٢ إصابة توفى منها ١٣ وفى حلفا ١٥٦ إصابة توفى منها ٩٨ وست وفيات فى الجيش البريطانى .

« ولم تحصل إصابات فى الجيش بسواردة . وأمل سعادة السردار أن الاحتياطات التى اتخذت تدفع عنه غائلة الوباء ، ولكن هذا الوباء شديد الوطأة جداً بين اللاجئين إلى سواردة من الأهالى والآتين إليها من الجنوب بقصد الاحتماء . وقد توفى منهم عدد كبير ، وقد تأخر وصول سكة الحديد إلى هنا بالنظر إلى سوء حالة الواورات القديمة ، وهذا استوجب تأخير وصول الأدوات اللازمة الكافية لاستمرار العمل فيها بدون انقطاع ، وإلا فكان يجب أن يصل القطار إلى هنا من زمن طويل . ويوجد الآن وابوران جديدان فى الطريق المأمول أنهما يساعداننا ، والوابورات المستعملة اشتغلت أكثر من إحدى عشرة سنة . وأتأسف أن أقول لسعادتكم إن فيضان النيل ليس بكاف لتسيير السفن البخارية فى الشلالات ، وأن هنتر باشا الآن فى حلفا مستعد للشروع فى هذه الأعمال بمجرد ما يوجد ماء كاف فى الباب الأكبر من الشلال الثانى .

« ويظهر أن الدراويش عولوا على المدافعة عن دنقلة . ولكن الصعوبات التى كانت توجد للآن أمامنا قد زالت ، ولذلك سنزحف لاحتلال الإقليم » .
أرسل السردار هذه البرقية فى ٢٦ يوليه باللغة الفرنسية إلى ناظر الحرية محتوية على ٥٦٦ كلمة ، فتلقها مكتب تلغراف الألبانية وأرسلت مباشرة إلى نظارة

الحرية وحملها إلى الناظر في منزله جاويز انكليزي، فاطلع عليها واحتفظ بسريتها. ولكن ظهرت « المؤيد » بعد ذلك بيومين وفيها ترجمة البرقية كلها حسبما تقدم، فانزعجت لذلك نظارة الحرية. وكانت جريدة « المؤيد » توالى منذ حين نشر كثير من الأنباء السرية عن سير الحملة المصرية وأعمالها مما يرد إلى نظارة الحرية في برقيات سرية متعاقبة دون أن تهتدى السلطات إلى المصدر الذي يعد « المؤيد » بهذه الأنباء، واضطهد من أجل ذلك عدة من موظفي إدارة التلغراف وشردوا في مختلف الأقاليم.

فلما نشرت « المؤيد » هذه البرقية السرية الخطيرة ضاقت السلطات ذرعا بهذا التحدي، ونشطت إلى تحري الحقيقة، فبثت العيون والأرصاد في مكتب التلغراف، وسرعان ما اتجهت الشبهة إلى موظف ملحق به يدعى توفيق أفندي كيرلس ضبط وهو ينقل محتويات برقية كانت مرسلة إلى جريدة « الديلي تلغراف » بلندن من مراسلها في القاهرة فقبض عليه، وظهر في التحقيق أنه كان وقت ورود برقية السردار يقوم بأعمال النوباتجية بالمكتب، وإذن فقد كان من الراجح أنه هو الذي نقل البرقية السرية وسلمها إلى صاحب « المؤيد ».

وفي الوقت نفسه تقدم الدكتور فارس عمر أحد أصحاب جريدة « المقطم » إلى السلطات يشكو بأن مراسل جريدته في ببا أرسل إليه برقية رآها منشورة بنصها في جريدة « المؤيد » في يوم ٢٨ يولييه قبل أن تظهر في « المقطم » وكانت خاصة بنبا قبض السلطات على أحد كبار الأشقياء الفارين. فكان ذلك دليلاً جديداً يعزز الشبهة ضد الموظف المقبوض عليه. ولكن توفيق كيرلس أنكر ما نسب إليه، وأنكر بنوع خاص أنه هو الذي أمد « المؤيد » بنص البرقية السرية، وأنه لا يعرف صاحب « المؤيد » إلا معرفة سطحية جداً.

وكانت سلطات الاحتلال تحاول بكل وسيلة أن تتكل « بالمؤيد » وصاحبه الشيخ علي يوسف خصوصاً وأن « المؤيد » كانت منذ البداية تعارض بشدة في تسيير الحملة المصرية إلى السودان وتنتقد الظروف التي نظمت فيها الحملة وما جرت عليه موارد البلاد من إرهاب لا يحتمل، وكانت في اليوم السابق للمشر البرقية قد نشرت مقالاً شديداً تكرر فيه مطاعنها وتبين فيه ما لحق البلاد من غنت وما أصاب جيشها من الشدائد والمهانة من جراء هذه الحملة الخطيرة التي

أرسلت على عجل والتي أريد بها تحقيق مشاريع الانجليز قبل كل شيء . ولكن التحقيق الذي أجرته النيابة العمومية وقام به وكيل النيابة الشاب محمد فريد (الزعيم الوطني محمد بك فريد فيما بعد) لم يسر عن دليل يمكن إقامته ضد صاحب « المؤيد » . ولهذا قرر الأفوكاتو العمومي أن لا وجه لإقامة الدعوى ضده . ولكن هذا القرار لم يرق الانجليز ، وأوعز المستشار القضائي الانجليزي جونسون باشا لناظر الحقانية بوجوب إعادة التحقيق مع الشيخ على يوسف وتقديمه للمحاكمة ، فزلت النيابة العمومية عند هذه الرغبة ، وكان هذا التصرف مثار الإنكار والنقد ، ونشرت الصحف الوطنية مثل « الوطن » و « المراند المصري » وغيرها مقالات شديدة اللهجة تلوم فيها النيابة العمومية على نقض قرارها الأول ، وشاركتها بعض الصحف الأجنبية المحلية مثل « الفار دالكسندري » في هذا اللوم ، وكانت جريدة « المؤيد » تنقل هذه المقالات إلى قرائها تباعا على أن هذه الحملة لم تغن شيئا ، فحقق مع صاحب « المؤيد » كما حقق مع توفيق أفندي كيرلس ، ورفعت الدعوى العمومية على الرجلين ووجهت إليهما تهمتان : الأولى تهمة إفشاء الأسرار البريدية والتلغرافية المنصوص عليها في المادة ٦٨ عقوبات (١٥٤ جديدة) والثانية تهمة إفشاء تلغراف جريدة « المقطم » . واعتبرت توفيق كيرلس فاعلا أصليا في التهمتين والشيخ على يوسف شريكا له . ونظرت القضية أمام محكمة جنح عابدين في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وعقدت الجلسة برئاسة القاضى محمود خيرت بك وجلس فى كرسى النيابة على بك توفيق ممثلا للاتهام ، وتولى الدفاع عن الشيخ على يوسف الأستاذ أحمد بك الحسينى وعن توفيق أفندي كيرلس الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى ، وكان كلاهما من أعلام المحاماة فى ذلك العصر ، واستمر نظر القضية ثلاثة أيام متوالية ، وكان من شهودها ناظر الحربية ومستر ويلي مدير التلغراف وعدد من الصحفيين منهم الدكتور فارس نمر وتادرس أفندى شنوده صاحب جريدة « مصر » ، وكان الجمهور يتتبع حوادث القضية باهتمام بالغ ويحتشد فى ساحة المحكمة وحولها أعظم احتشاد . وأبدى الدفاع مقدرة عظيمة فى تفنيد الأدلة التى تقدم بها ممثل النيابة وعارض فى التطبيق القانونى وطالب ببراءة المتهمين .

وفى مساء يوم الثلاثاء ١٩ نوفمبر أصدرت المحكمة حكمها فى القضية وهو يقضى بحبس توفيق أفندي كيرلس ثلاثة أشهر عن تهمة إفشاء تلغراف السردار

وتبرئته من تهمة إفشاء تلغراف «المقطم» وتبرئة الشيخ على يوسف من التهمتين ، فاستقبل الجمهور الحكم بالهتاف المدوي للقضاء العادل ، وكانت له رنة فرح عظيم في سائر الدوائر الوطنية ، واعتبر نصراً عظيماً للصحافة الوطنية وحرية الصحافة ، واستمرت «المؤيد» مدى أيام تخصص صفحات كاملة منها للنشر المرافعات في هذه القضية الرنانة .

كان لصدور حكم البراءة بالنسبة لصاحب «المؤيد» وهو المقصود بالذات وقع سيء في الدوائر الرسمية ، وكان من آثاره الأولى أن صدر الأمر بنقل القاضي الذي أصدره إلى محكمة مصر ، وكذلك صدر الأمر بنقل محمد بك فريد وكيل النيابة الذي قام بتحقيق القضية إلى إحدى نيابات الوجه القبلي ، وكان في تصرفه منذ البداية ما ينم عن وطنيته وعطفه على المتهمين . ولكن فريد بك رفض تنفيذ الأمر إذ وجد فيه مساساً باستقلال القضاء وآثر الاستقالة من منصبه واشتغل بالمحاماة ، ولم يلبث أن انضم إلى صديقه الشاب النابه مصطفى كامل في العمل على تنظيم الحركة الوطنية وقيادتها

وأوعزت الحكومة إلى النيابة باستئناف حكم محكمة عابدين مؤملة أن يستدرك القضاء الأعلى ما فات القضاء الجزئي . ونظر الاستئناف على عجل أمام محكمة الجنح المستأنفة في يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٦ وتولى رئاسة الجلسة على بك ذو الفقار ، وتولى الدفاع عن المتهمين نفس محامييهما أمام محكمة عابدين ، وكان ظاهراً من التلخيص الذي تلاه القاضي على هيئة المحكمة أن الجو مهد للدفاع مشبع بالعطف على المتهمين . ولم تطل المرافعات في القضية واختلت المحكمة للمداولة مدى ساعتين كاملتين ثم أصدرت حكمها على الأثر بتأييد حكم البراءة بالنسبة لصاحب «المؤيد» وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لتوفيق أفندي كيرلس وبراءته من التهمتين المنسوبتين إليه . فاستقبل الحكم بأعظم مظاهر الحماسة وهتف الجمهور الحاشد هتافاً عالياً بحياة القضاء العادل ، وأبى إلا أن يحمل الشيخ على الأعناق . ووصفت «المؤيد» هذه المظاهرة الوطنية في قولها : «كان الألوف من الناس في قاعات المحكمة فلما نطق الرئيس بالحكم هتف الناس لتحي العداة ، ليحي الاستقلال ، ليحي المؤيد ، وحملوا الشيخ من قصص الاتهام حتى سلم المحكمة .»

وعلقت « المؤيد » في نفس اليوم على صدور هذا الحكم بما يأتي : « ونحن نقول عن حكم الاستئناف في قضيتنا هذه كما يحق لكل المصريين الذين سهرم هذا الحكم اليوم إن هذا الحكم العادل جاء برهانا قاطعا على أن القضاء الأهلي في مصر لا يزال باقيا على ما كان عليه من الاستقلال وعلى أنه إنما يصدر أحكاما لا أنه يؤدي خدما . »

وهكذا خاب أمل الإنجليز وأمل الحكومة الاحتلالية في تسخير القضاء لرغباتها وفي الايقاع بصاحب « المؤيد » الذي أزعجت صيحاته المدوية سلطات الاحتلال ، وفي إرهاب الصحافة الوطنية التي أخذت تعمل لايقاظ الرأي العام ، وإحباط الدعاية المنظمة التي كانت تقوم بها الصحافة الاحتلالية لتثبيت قدم الاحتلال وتوطيد أركانه .

بل كان للقضية بالعكس أثرها في تقوية الحركة الوطنية التي كانت يومئذ في بدايتها وفي ذبوع جريدة « المؤيد » وارتفاع مكاتها (١) .

محمد عبد الله غنانه

(١) كانت اعداد جريدة « المؤيد » أخصب مصادرها في عرض حوادث هذه القضية وقد رجعنا أيضاً إلى مذكرات المرحوم شفيق باشا ج ٢ (القسم الثاني) ص ٢٢٠ — ٢٢١ وإلى ترجمة محمد فريد لعبد الرحمن الرافعي بك ص ٢٥ — ٢٧ .